الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

# تقرير لجنة المالية والميزانية

# حول مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025 ـ 2027

# (عدد 2025/20)


رئيس لجنة المالية: عبد الجليل الهاني

نائب رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرر اللجنة: محمد بن حسين

# مسار دراسة مشروع قانون

# يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد

# الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

# للفترة 2025 ـ 2027

# (عدد 2025/20)

- تاريخ ورود المشروع: 05 أفريل 2025
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 10 أفريل 2025
- جلسة اللجنة: الأربعاء 16 جويلية 2025 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
- قرار اللجنة: الموافقة بإجماع الحاضرين

رئيس لجنة المالية: عبد الجليل الهاني

نائب رئيس اللجنة: عصام شوشان  مقرر اللجنة: محمد بن حسين

# تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025 ـ 2027 (عدد 2025/20)

## I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض الى الموافقة على الترخيص للدولة للاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025 ـ 2027.

وقد تمّت المصادقة على هذا التجديد خلال اجتماع مجلس محافظي الصندوق في دورته السابعة والأربعين المنعقدة بروما يومي 14 و15 فيفري 2024. إذ جرت العادة بأن تجتمع الدول الأعضاء كل ثلاثة أعوام قصد استعراض نتائج التدخلات السابقة للصندوق والاتفاق حول توجهاته وأولوياته المستقبلية وأيضا حول الدعوة لتجديد موارده.

### 1 ـ تقديم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

تم تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)خلال سنة 1977وهو وكالة من وكالات الأمم المتحدة مختصة في تمويل المشاريع في مجالات التنمية الفلاحية والريفية وتطوير نظم الإنتاج الغذائي. وتهدف تدخلات الصندوق بالأساس الى تحسين مستوى عيش الفئات الأكثر هشاشة في مختلف بلدان العالم ومقاومة الفقر والتهميش والمحافظة على الأمن الغذائي لهذه الفئات.

ـ **تركيبته:** يضم الصندوق حاليا 178 دولة عضوا من البلدان الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة تتوزع الى البلدان ذات الدخل المرتفع، وهي المساهمة الأساسية في موارد الصندوق، والبلدان ذات الدخل المتوسط ومنها تونس والبلدان في طور النمو.

ـ **القروض المسندة من قبل الصندوق:** تعتبر القروض المسندة من قبل الصندوق من القروض الأكثر تفاضلية بين مختلف الجهات المانحة. وتختلف شروط الإقراض ومعايير التمويل المعتمدة من قبله من بلد الى آخر مستندة في ذلك على معدل الدخل الفردي الخام بهذه البلدان. وتنقسم هذه الشروط الى:

- شروط ميسرة للغاية وتخص البلدان الأكثر فقرا،
- شروط مختلطة،
- شروط اعتيادية وتخص البلدان ذات الدخل المتوسط ومنها تونس، وتتمثل أساسا في نسب فائدة تفاضلية الى جانب معدل مدة سداد تناهز 20 سنة وفترة إمهال تصل الى حدود 7 سنوات.

ـ **تعبئة موارد الصندوق:** طبقا لمقتضيات المادة عدد 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، تتكون موارد الصندوق من مساهمات أولية ومساهمات إضافية وأيضا من مساهمات خاصة من قبل الدول غير الأعضاء. حيث تمّ التنصيص على إمكانية دعوة البلدان الأعضاء الى تقديم مساهمات إضافية أو الزيادة في مبلغ مساهماتهم إذا ارتأى مجلس محافظي الصندوق ضرورة لذلك، ضمانا لاستمرارية عمليات الصندوق.

وفي هذا الإطار، قامت هيئة المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق المنعقدة في إطار الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق سالفة الذكر، بالموافقة على دعوة البلدان الأعضاء الى تقديم مساهمات جديدة للصندوق قصد الترفيع في موارده بعنوان الفترة (2025 ـ2027). وستمكّن هذه المساهمات من تأمين برنامج عمل للصندوق يقدر بـ 10 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة والترفيع من حجم القروض والهبات لفائدة البلدان الأعضاء به.

## 2 ـ التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

انطلق التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال سنة 1980، وتقدر جملة التمويلات المسندة لتونس منذ ذلك التاريخ بحوالي 215 مليون دولار أمريكي تم من خلالها تمويل أربعة عشر (14) مشروع تنمية فلاحية وريفية منها 12 مشروعا تم تنفيذها بالكامل، على غرار "مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب الشرقي" (ولايتي تطاوين وقبلي) ومشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة.

هذا وقد تم خلال سنة 2018 ابرام إطار استراتيجي للتعاون مع الصندوق تحت عنوان "برنامج الفرص الاستراتيجية " Programme d'options stratégiques pour le pays (COSOP) "وهو يتعلق بالفترة 2019 ـ 2024، علما بأنه تم تمديده الى غاية موفى شهر ديسمبر 2026.

ويتمحور هذا البرنامج حول ثلاثة أهداف استراتيجية وهي على التوالي:

- تحسين البنية التحتية والإنتاجية الفلاحية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية،
- إدراج الفئات الريفية الأكثر فقرا في سلاسل القيمة الفلاحية،
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب بالمناطق الريفية.

هذا وقد تم الى حد الآن تمويل مشروعين جديدين في إطار هذا البرنامج، وهما على التوالي:

ـ **مشروع الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان:** المبرم بتاريخ 10 فيفري 2020 والمموّل من خلال قرض بقيمة 20.75 مليون أورو إلى جانب هبة بقيمة 0.63 مليون أورو.

ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة أفراد العائلات المعوزة والمحدودة الدخل لا سيما النساء والشباب منهم على اكتساب تقنيات ومهارات مستدامة بيئيا تتيح لهم خلق موارد رزق تمكنهم من تجاوز عتبة الفقر وتجعلهم مستقلين ماليا.

- "المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي DINAMO"، والذي يهدف الى المساهمة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي (باجة - جندوبة - الكاف سليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت)، إلى جانب تعزيز قدرات المتساكنين بهذه المناطق على مجابهة تأثيرات التغيرات المناخية. هذا، ومن المتوقع أن ينتفع بهذا المشروع سكان 45 عمادة تنتمي إلى 15 معتمدية بالولايات المذكورة وسيتم تمويله بقرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحوالي 30 مليون دولار.

## 3 - دوافع الاكتتاب في التجديد الثاني عشر:

- **على الصعيد الدولي:** يمثل التجديد الثالث عشر دعما هاما لمساهمة الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بمهمته الأساسية المتمثلة في تعزيز التحول الريفي المستدام إلى موفي سنة 2030، لا سيما في ظل التحديات الحالية التي يشهدها العالم على غرار آثار تغييرات المناخية. وستمكن هذه الزيادة في المساهمات من تأمين برنامج أكبر من القروض والهبات للبلدان الأعضاء.

- **على الصعيد الوطني:** سيمكن هذا التجديد من رفع حصة تونس من التمويلات المقدمة من قبل الصندوق لاسيما من الهبات ومن المساعدات الفنية وأيضا من القروض الميسرة في مجال التنمية الفلاحية والريفية، حيث تعتبر القروض الممنوحة من قبل الصندوق من أكثر القروض تفاضلية.

هذا، الى جانب ما يعبّر عنه هذا الترفيع من دعم للتعاون مع الصندوق والتزام بلادنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنه يمثل فرصة لتثمين مشاريع الصندوق على مستوى الجهات الداخلية للبلاد والتي لها أثر إيجابي في دعم الفئات الهشة في المناطق الريفية لاسيما من النساء والشباب العاطلين عن العمل.

وفي هذا الإطار، تم تحديد مبلغ مساهمة الدولة التونسية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمليون ومائتين وخمسين ألف دولار امريكي (1 250.000) وهو نفس مبلغ مساهمة بلادنا في التجديد السابق لموارد الصندوق للفترة 2022 - 2024. هذا، وسيتم دفع هذه المساهمة على ثلاثة أقساط متساوية بعنوان سنوات 2025 و2026 و2027.

## II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 16 جويلية 2025 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن وزارتي الاقتصاد والتخطيط والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع هذا القانون وذلك استنادا إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون.

وفي بداية الجلسة، تولى ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط تقديم معطيات بينوا من خلالها أنّه تمت المصادقة على هذا التجديد خلال اجتماع مجلس محافظي الصندوق في دورته السابعة والأربعين المنعقدة يومي 14 و15 فيفري 2024. وبيّنوا في هذا الخصوص أنّ هذا التجديد اختياري، وقد تم الاكتتاب فيه نظراً لاختصاص الصندوق في تمويل مشاريع هامة في مجالات التنمية الفلاحية والريفية وتطوير نظم الإنتاج الغذائي، بما يهدف إلى تحسين مستوى عيش الفئات الهشة، والحدّ من الفقر والتهميش، وتعزيز الأمن الغذائي لهذه الفئات.

وفي ذات السياق، أفادوا أنّ التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية انطلق منذ سنة 1980، بحجم تمويلات يقدّر بـ 215 مليون دولار أمريكي، تمّ توجيهها للتدخّل في المناطق الأقلّ نمواً لإحداث مشاريع مثمرة. موضحين أنه تم تمويل 14 مشروعاً في مجال التنمية الفلاحية والريفية، منها 12 مشروعاً تم تنفيذها بالكامل، على غرار مشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة، ومشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب الشرقي بولايتي تطاوين وقبلي، والذي حقّق نتائج هامة.

كما أشاروا إلى أنّه سيتم الانطلاق في المحادثات بخصوص التعاون للفترة الممتدة بين 2026 و2030 بالتوازي مع إعداد المخطط التنموي. وأوضحوا أنّه تمّ الترفيع في مبلغ الاكتتاب من 1 مليون دولار إلى 1,250 مليون دولار، بهدف تعزيز حصة تونس من التمويلات المقدّمة، ولا سيما الهبات والمساعدات الفنية، إضافة إلى القروض الميسّرة في مجال التنمية الفلاحية والريفية، والتي تمتدّ آجال سدادها إلى 25 سنة مع فترة إمهال تقدّر بـ 8 سنوات. مؤكدين أنّ القروض التي يسندها الصندوق تُعدّ الأكثر تفاضلية مقارنةً ببقية الجهات المانحة.

ومن جهتهم، بيّن ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّه تمّ تمويل نحو 65 مشروعاً في إطار التعاون الدولي شملت قطاعات متعدّدة، من بينها 10 مشاريع تخصّ التنمية الفلاحية المندمجة بقيمة 1200 مليون دينار. كما أفادوا أن هناك 3 مشاريع تندرج ضمن برامج التنمية الزراعية، وهي تمثّل إحدى أهم خصوصيات الصندوق المذكور، باعتبار أنّ تدخلاته تقوم على الطابع الاندماجي وإدراج الفئات الريفية الأكثر فقراً ضمن سلاسل القيمة الفلاحية من خلال أنشطة مدرّة

للدخل، فضلاً عن توفير الإحاطة الفنية، وإنجاز الدراسات، وتأمين مرافقة لهذه الفئات بما يضمن إدماجها الفعلي في الدورة الاقتصادية.

وقدم ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بيانات حول أهم المشاريع المنجزة بعدد من الولايات، على غرار مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب الشرقي، ومشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة بتمويل قدره 34,2 مليون دينار، منها 0,5 مليون دينار في شكل هبة، والذي يهدف إلى تثمين التنمية المحلية وتحسين ظروف عيش متساكني خمس معتمديات بالولاية، فضلاً عن تثمين سلاسل القيمة لبعض المنتوجات الفلاحية. وتعرضوا إلى مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان، الذي خصص له تمويل قدره 20,75 مليون أورو من الصندوق، وهبة بقيمة 0,63 مليون أورو، والذي يهدف أساسا إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للعائلات محدودة الدخل والارتقاء بمؤشرات التنمية.

كما تطرّقوا إلى المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي، وبينوا أنه تم تمويله عن طريق قرض بقيمة 30 مليون دولار من الصندوق وذلك تحت إشراف ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، بالنظر إلى خبرته في مجال التنمية المحلية والجهوية. وأفادوا في هذا الخصوص أن هذا المشروع يستهدف 1937 عائلة موزعة على 15 معتمدية، وسيمتدّ على فترة 8 سنوات، على أن يتم فتح طلب العروض خلال السنة الجارية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب تدخلات الصندوق، معتبرين أنّ القروض المسندة في هذا الإطار تفاضلية بالنظر إلى شروطها الميسّرة. كما طلبوا مدهم بمعطيات حول مبالغ الاكتتابات السابقة ونسب الفائدة المعتمدة في مختلف التمويلات. وتساءلوا بخصوص الجهة المخوّل لها تحديد قيمة اكتتاب الدولة والمعايير المعتمدة في ذلك، فضلاً عن استفسارهم حول آليات حوكمة هذه المشاريع وسبل ضمان تنفيذها بالنجاعة المطلوبة.

وأشاروا في هذا السياق إلى وجود عدد من المشاريع الفلاحية المعطّلة، ولا سيما تلك المتعلّقة بالمجامع المائية وبالماء الصالح للشرب. وتساءلوا في هذا الإطار عن المناطق التي لم تُنفّذ فيها بعد مشاريع في إطار التنمية الفلاحية والريفية، وعن الجهة المكلّفة باختيار المشاريع ذات الأولوية، خصوصاً تلك المرتبطة بالتنمية المندمجة.

وأكّد النواب أهمية تقييم ومتابعة تنفيذ مثل هذه المشاريع في إطار مكافحة الفساد وتعزيز مقوّمات الحوكمة الرشيدة، وذلك عبر إعداد الدراسات اللازمة خاصة في القطاعات الاستراتيجية، واعتماد مؤشرات فعّالة تتيح المتابعة الدقيقة، مع ضرورة إرفاق كل قرض بإحصائيات تفصيلية ودراسات جدوى.

وفي تفاعلهم مع استفسارات ومقترحات النواب، أكد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّه سيتم مدّ اللجنة بجدول تفصيلي يبيّن مختلف الاكتتابات، موضحين أنّه يتم الترفيع في قيمة هذا الاكتتاب بصفة دورية كل عشر سنوات تقريبًا، وذلك استنادًا إلى المخطط الاستثماري للصندوق في إطار مجلس محافظيه، باعتبار أنّ هذه المساهمات ذات صبغة اختيارية.

وأفادوا بأنّ حجم تدخلات الصندوق بلغ ما قدره 1,4 مليار دولار أمريكي على مستوى جميع الدول الأعضاء. وأشاروا إلى أنّ إنجازات الصندوق تخضع لتقييمات دورية شاملة، حيث تمّ سنة 2018 إنجاز تقييم يغطي الفترة العشرية السابقة قصد الوقوف على أبرز النجاحات وتحديد النقائص المسجلة قصد تلافيها. وبيّنوا في السياق ذاته أنّه يتم كذلك إعداد تقييم ذاتي على مستوى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري يخصّ جميع التدخلات ذات الطابع الفلاحي، بما يتيح تعزيز النجاعة وتحسين توجيه الموارد المخصصة.

وفيما يتعلّق بنسبة الفائدة المعتمدة من قبل الصندوق، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّه يتم اعتماد مؤشر **الأوريبور لستة أشهر** كأساس، مع إضافة هامش متغيّر يرتبط بخصوصية كل قرض من حيث مدّة السداد وفترة الإمهال، حيث تتراوح النسبة عمومًا بين 1% و4%. وبيّنوا أنّ هذه الشروط تُعدّ اعتيادية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط، ومنها تونس، حيث تُمنح قروض بنسب فائدة تفاضلية مع آجال سداد تصل إلى 25 سنة وفترات إمهال قد تمتد إلى 7 سنوات. كما أشاروا إلى أنّ المشاريع القادمة ستستفيد من نسب فائدة أكثر تفاضلية.

أمّا بخصوص أولويات التمويل، بيّنوا أنّ لكل ممول خصوصية في برامجه حسب معايير النجاعة، وأنّ تمويلات هذا الصندوق تبقى محدودة نسبيًا وتوجَّه أساسًا، عبر وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وفق صيغ تدخل محدّدة. وأضافوا أنّ المشاريع المتعلقة بمياه الري والمياه الصالحة للشرب تُعتبر من أولويات الوزارة، غير أنّه غالبًا ما يتم إسنادها إلى ممولين ذوي قدرة تمويلية أرفع، على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإفريقي للتنمية.

كما أكّدوا أنّ ضبط الأولويات يتم على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط، وفق البرامج التنموية للفترة المعنية وبناءً على حاجيات الجهات، وذلك في إطار تنسيق محكم مع كل من الوزارة المكلّفة بالفلاحة ووزارة المالية.

ومن جهتهم، بين ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ مشاريع التنمية المندمجة تخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط في عدد من القطاعات، موضحين أن وزارة الفلاحة تتولى الإشراف المباشر على مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة. وهي مشاريع تستهدف بالأساس الأنشطة المدرة للدخل، مع إرفاقها ببرامج للتكوين الإداري والمالي وتدريب المستفيدين على أساليب التسيير .كما أشاروا إلى أنّ الإشراف الميداني على هذه المشاريع يُسند إلى الإدارات الجهوية للتنمية، غير أنّ هذه الأخيرة تعاني من محدودية في الموارد البشرية، لاسيما في الجوانب التقنية، وهو ما ينعكس سلبًا على استمرارية المشاريع وضمان متابعتها بالنجاعة المطلوبة.

وبيّن ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّه كان يتم في السابق اعتماد منظومة تشاركية مندمجة، تقوم على إنجاز استبيانات ميدانية بالتعاون مع المواطنين، يتم على ضوئها ضبط المؤشرات الاقتصادية لمناطق التدخل، ثم إعداد الدراسات اللازمة وإحالتها لاحقًا إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد توفير التمويلات الضرورية. وأفادوا أنّه، ومع إقرار العمل بالميزانية حسب الأهداف، أصبحت مشاريع التنمية المندمجة موزّعة على عديد القطاعات وفق برامج محدّدة، يشرف على كل منها مسؤول عن البرنامج، وذلك بالاستناد إلى مؤشرات مضبوطة يتم إعدادها مسبقًا لغايات التقييم والمتابعة.

وفيما يتعلّق بديمومة المشاريع، أوضح ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّه يتم ضبط خطط متابعة لإنجاز المشاريع عبر تقارير خاصة تُعدّ للغرض. وأكّدوا أنّ ضعف الموارد البشرية على مستوى الإدارات الجهوية يحدّ من نجاعة المتابعة والتقييم، الأمر الذي استوجب اللجوء إلى مكاتب دراسات لتوفير المراقبة الفنية اللازمة.كما بيّنوا أنّ الصندوق يقدّم الإحاطة الضرورية للمشاريع بهدف الرفع من نسب الأداء، ويتولّى متابعة دورية نصف سنوية ميدانيًا ومركزيًا من خلال مراقبة نسب تقدّم الإنجاز، وتحليل نقاط القوة والضعف، وضبط أهم المراحل المقبلة. وأضافوا أنّ التدخل يتم أيضًا عبر إعداد دليل إجراءات واعتماد معايير موضوعية على مستوى اللجان الجهوية لتحديد الفئات المستهدفة. وفي ذات السياق، بيّن ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ التقييم النهائي للمشاريع يتم على المستويين الجهوي والمركزي وبالتنسيق مع المموّل، مع مراعاة خصوصيات الفئات المستهدفة.

كما قدّموا معطيات بينوا من خلالها أن حجم القروض الموجّهة للقطاع الفلاحي يمثّل حوالي50 %من ميزانية التنمية المخصّصة للوزارة، في حين ستتخذ المشاريع المرتبطة بالمياه منحىً تصاعديًا لتبلغ حوالي65 %من ميزانية التنمية، خاصة تلك المتعلّقة بتحسين جودة المياه المستعملة.

وأضافوا أنّ تحديد الأولويات في اختيار المشاريع يتم بالاستناد إلى مخططات التنمية، حيث تُدرَس هذه المشاريع بدايةً على مستوى وزارة الفلاحة في إطار لجنة فنية تُعنى بتحديدها، قبل أن تُوجَّه في مرحلة لاحقة إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط مرفقة بدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات الضرورية للتقييم. وتتكفّل لجنة مشتركة تضمّ مختلف الوزارات المعنية بالنظر فيها واعتمادها. مؤكدين أن إعداد وثيقة المشروع يتم في إطار تشاركي مع المموّل قصد ضبط مؤشرات النجاعة، بما يمكّن لاحقًا من صياغة اتفاقية التمويل.

وفي ختام الأشغال، شدّد النواب على ضرورة تمكين اللجنة من جدول مفصّل بجميع الاكتتابات السابقة، مرفوقًا بتقييم لمؤشرات الأداء وفق البرامج المعتمدة في تمويلات الصندوق، إضافةً إلى مدّها بإحصائيات دقيقة حول مختلف المشاريع المنجزة، وخاصة تلك الموجّهة للأنشطة المدرة للدخل لفائدة الفئات الهشّة والمهمّشة.

## III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| عبد الجليل الهاني | محمد بن حسين |

# مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027

فصل وحيد: يرخص لوزير الاقتصاد والتخطيط القائم في حق الدولة الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027 بمبلغ قدره مليون ومائتان وخمسون ألف (1.250.000) دولار تدفع على ثلاثة أقساط سنوية بعنوان سنوات 2025 و2026 و2027.

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

06

# حوصلة حول المشاريع الممولة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتونس (1980-2025)

| اسم المشروع | تاريخ النفاذ | الكلفة الجملية (م.دولار) | مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (م.دولار) | *المساهمات الأخرى والتي يقوم الصندوق بتوفيرها* |
|---|---|---|---|---|
| مشروع الكاف وسليانة | 1981 | 45.9 | 19.0 | البرنامج الغذائي العالمي |
| مشروع سيدي بوزيد بالمناطق السقوية | 1984 | 16.3 | 7.3 | - |
| مشروع سيدي بوزيد بالمناطق البعلية | 1986 | 13.3 | 6.0 | البرنامج الغذائي العالمي |
| مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بملاق | 1989 | 31.4 | 12.0 | البنك الإسلامي للتنمية |
| مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسيدي مهذب | 1992 | 37.2 | 11.9 | البنك الإسلامي للتنمية |
| مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالقيروان | 1995 | 28.2 | 12.1 | البنك الإسلامي للتنمية |
| مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (المرحلة الاولي) | 1996 | 41.7 | 11.2 | الوكالة الفرنسية للتنمية |
| مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بزغوان | 1999 | 33.6 | 16.1 | - |
| مشروع التنمية الفلاحية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بالجنوب الشرقي (قبلي وتطاوين) المرحلة الاولي | 2003 | 44.4 | 18.7 | قرض الصندوق الاستثماني |
| مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (المرحلة الثانية) | 2007 | 39 | 20.5 | الوكالة الفرنسية للتنمية<br>الصندوق العالمي للبيئة (هبة) |

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 30 نهج ألانسافاري 1002 تونس الهاتف 71786833
الفاكس 71780391/71799457 البريد الإلكتروني tnmag@ministeres

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (مرحلة انتقالية) | 2010 | 6 | 5 | الصندوق العالمي للبيئة (هبة) |
| مشروع التنمية الفلاحية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بالجنوب الشرقي (قبلي وتطاوين) المرحلة الانتقالية | 2011 | 7 | 4.5 | - |
| مشروع التنمية الفلاحية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بالجنوب الشرقي (قبلي وتطاوين) المرحلة الثانية | 2014 | 52 | 10.8 | الصندوق الاسباني (16.1 م.دولار) |
| مشروع التنمية الزراعية والرعوية وتطوير منظومات الإنتاج بولاية مدنين | 2015 | 37 | 19.5 | الاتحاد الأوروبي (هبة ب 3مليون دولار) |
| مشروع دعم القطاعات ذات الصلة من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة | 2016 | 34 | 24 | - |
| مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان | 2021 | 5.03 | 23.8 | الصندوق التأقلم مع التغيرات المناخية |
| المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي | 2024 | 47.7 | 29.6 | - |

| | | RPL00 | | RPL01 | | RPL02 | | RPL03 | | RPL04 | | RPL05 | | RPL06 | | RPL07 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| List | Member State | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment |
| LIST C | Tunisia | 120,482 | 120,482 | 300,000 | 300,000 | 253,325 | 0 | 500,000 | 500,000 | 500,000 | 500,000 | 618,396 | 618,396 | 600,000 | 600,000 | 600,000 | 600,000 |
| **Grand Total** | | **120,482** | **120,482** | **300,000** | **300,000** | **253,325** | **0** | **500,000** | **500,000** | **500,000** | **500,000** | **618,396** | **618,396** | **600,000** | **600,000** | **600,000** | **600,000** |

| RPL08 | | RPL09 | | RPL10 | | RPL11 | | RPL12 | | RPL13 | | Pledge | Payment |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | Pledge | Payment | | |
| 600,000 | 600,000 | 750,000 | 750,000 | 1,000,000 | 1,000,000 | 1,000,000 | 1,000,000 | 1,250,000 | 1,243,979 | 1,250,000 | 0 | **9,342,203** | **7,832,857** |
| **600,000** | **600,000** | **750,000** | **750,000** | **1,000,000** | **1,000,000** | **1,000,000** | **1,000,000** | **1,250,000** | **1,243,979** | **1,250,000** | **0** | **9,342,203** | **7,832,857** |